مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

الوضع الحكومي بين الشغور والمأزق المالي
نحّاس: الدستور يؤمّن كيفيّة إستمرار المرفق العام

يفترض ان يبدأ مجلس النواب مناقشة مشروع موازنة عام 2023 بعد انجازها في مجلس الوزراء، حيث يرتقب ان تكون للنواب ملاحظات واعتراضات كثيرة عليها لاسيما لجهة زيادة الضرائب والرسوم على كل الخدمات من كهرباء واتصالات، بحجة ان الدولة لا تملك سيولة كافية لتلبية كل انفاقها، فيما مصرف لبنان المركزي يرفض اقراضها

بات وضع الدولة مزريا الى درجة خطيرة، لا سيولة ولا اصلاحات ولا اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ولا تعيينات ادارية وعسكرية وامنية، حيث ان الفراغ في رئاسة الجمهورية ينعكس فراغا في مواقع عدة، وباتت الدولة تدار الى حد بعيد بـ"الوكالة" مع شغور قرابة نصف المواقع القيادية في البلد.

من ابرز المواقع التي شغرت بعد سدة رئاسة الجمهورية وتتم ادارة معظمها بالوكالة: المديرية العامة للامن العام التي كان يتولاها اللواء عباس ابراهيم وتسلمها نائبه اللواء الياس البيسري، اضافة الى رئاسة اركان الجيش، كذلك مديرية الادارة والمفتشية العامة في الجيش اللبناني اللتين تداران وكالة، وحاكمية مصرف لبنان التي كان يتولاها رياض سلامة منذ 30 عاما وتسلم مهامها نائبه وسيم منصوري، عدا عن عشرات المراكز في الفئتين الوظيفيتين الثانية والثالثة.

وفق احصاء اجرته "الدولية للمعلومات" نشر في تموز الماضي، بلغ عدد المناصب في الدولة المحسوبة على الطوائف المسيحية 93 موقعا، وبلغت حصة المسلمين 99 منصبا، تضاف اليها 9 مناصب غير محددة الطوائف التي تشغلها لعدم صدور تعيينات سابقة لها، الى منصب واحد تشغله كل الطوائف مداورة لمدة سنة واحدة وهو منصب رئيس هيئة ادارة قطاع البترول. اما عدد الموظفين الذكور الذين يشغلون منصبا قياديا او في الفئة الاولى، فيبلغ 145 رجلا، وعدد الموظفات من الاناث يبلغ 27 سيدة من اصل 127 مركزا.

في الاحصاء ذاته، تبين ان اجمالي المناصب في المواقع القيادية او ما يماثلها يبلغ 202 تتوزع بين الطوائف، وقد شغر منها 97 منصبا اي ما نسبته 48%، وهذا الرقم قابل للزيادة اذا طالت الازمة السياسية، حيث سيطاول الشغور في الاشهر المقبلة وحتى السنة الجديدة 17 موقعا بينها بشكل رئيسي في ايلول الجاري قائد وحدة الدرك في قوى الامن الداخلي. وفي العام 2024: موقع قيادة الجيش، المدير العام لقوى الامن الداخلي، المدعي العام التمييزي، المفتش العام والمفتش الاداري في التفتيش المركزي، المدير العام للاحوال الشخصية، المدير العام لوزارة الصناعة، المدير العام لهيئة اوجيرو، المدير العام للدفاع المدني والمدير العام لتعاونية موظفي الدولة. اما في العام 2025، فيحال على التقاعد 6 موظفين في مواقع قيادية.

بازاء تقاسم الوظائف طائفيا، يتبين ان نسبة الشغور في المناصب المحسوبة للطوائف المسيحية تبلغ 41.9%، ونسبة الوظائف المحسوبة على الطوائف الاسلامية 48%.

تظهر هذه الارقام ان وضع الادارة العامة يتراجع بشكل خطير، عددا وانتاجية، بينما تزداد حاجات الناس الى خدمات الدولة في كل المرافق الحياتية الاساسية كالكهرباء والماء والاتصالات والنقل وبخاصة في الطبابة والاستشفاء.

كيف ستواصل حكومة تصريف الاعمال عملها وتؤمن المستحقات والنفقات الضرورية، عدا التعيينات المطلوبة في ظل الخلاف السياسي القائم حول صلاحيات الحكومة ورئيسها، ورفض صدور اي قرارات او مراسيم عنها تتخطى تصريف الاعمال الذي ينص عليه الدستور، بينما الاستحقاق الرئاسي مؤجل الى شهر ايلول اذا لم يكن الى ما بعده، هذا في حال نجحت مساعي الدول الخمس في ايجاد الحل؟

كيف ستواجه الحكومة المزيد من الازمات المعيشية والحياتية والمطالب العمالية والنقابية في القطاعات العامة والخاصة؟ وما هي خطواتها المقبلة واولوياتها اذا طال امد الشغور الرئاسي وتشكيل حكومة جديدة كاملة الصلاحيات؟

في لقاء "الامن العام" مع مستشار رئيس الحكومة الوزير الاسبق نقولا نحاس، اجابات عن هذه الاسئلة.

■ كيف ستواصل حكومة تصريف الاعمال عملها وتؤمن المستحقات والنفقات الضرورية، عدا التعيينات المطلوبة، في ظل الخلاف السياسي الشديد القائم حول صلاحيات الحكومة ورئيسها ورفض صدور اي قرارات او مراسيم عنها تتخطى تصريف الاعمال الذي ينص عليه الدستور؟

□ الخلاف السياسي جزء اساسي من الحياة الديموقراطية، لكن العمل الدستوري يبقى قائما مهما تكن الخلافات السياسية. عندما يحترم كل الاطراف الدستور تتأمن استمرارية العمل في الشأن العام والمرفق العام، وهذا امر لا علاقة له بالخلاف السياسي. صحيح ان الخلافات السياسية قائمة وحادة وتعطل الحياة الديموقراطية بمعنى عدم انتخاب رئيس للجمهورية وانتظام العمل المؤسسات التشريعي، لكن الدستور هو الذي يؤمن كيفية استمرارية المرفق العام. من هذا الباب، الحكومة قامت بواجباتها وعدلت بعض الرسوم التي تسمح لها بزيادة مداخيلها لتقوم بالحد الادنى من امكان استمرار الدولة. كانت الدولة تجبي القليل من الواردات اي نحو 2 او 4 او 5 الاف مليار ليرة شهريا، اما عندما انتظمت عملية تحسين مستوى الرسوم واصبح هناك تناغم مع سعر صيرفة، اصبحت الدولة تجبي ما يكفي تقريبا لتغطية نفقات الحد الادنى من تسيير المرفق العام، من رواتب ومساعدات اجتماعية وغيرها، مما خلق نوعا من الاستقرار النقدي وتحسين اوضاع القطاع العام بالحد التي تسمح به امكانات الخزينة. لكن لاستعادة عافية هذا القطاع، هنالك امور اخرى ليست في يد الحكومة، مثل اعادة هيكلة القطاع العام ووضع الاصلاحات المتعددة التي ارسلت الحكومة المجموعة الاولى منها الى المجلس النيابي، موضع التنفيذ.

■ الاستحقاق الرئاسي مؤجل الى ايلول ان لم يكن الى ما بعده، هذا في حال نجحت مساعي الدول الخمس في ايجاد الحل؟ هل تستطيع الحكومة الصمود وتسيير الاعمال وكيف؟

□ يمكن ان تستمر طالما ان الدولة تستوفي الرسوم والضرائب، ولو بشكل محدود لتغطية اكلافها الاجتماعية والتشغيلية. لكن هذا الامر ليس طبيعيا وليس هو المبتغى، ويجب ان نخرج من هذا الواقع بسرعة.

■ ما هي ابرز التحديات والاولويات التي تواجهها الحكومة لحين انتخاب رئيس للجمهورية؟

□ لا يوجد تحد اهم من تحدي انتخاب رئيس للجمهورية. هذه الحكومة لديها صلاحيات ضيقة وكل ما تقوم به هو لتسيير المرفق العام، وقد انجزت موازنة 2023 وتحضر لموازنة 2024، وهذه من الامور الاساسية. كما انها تعمل على موضوع تحسين وضع الكهرباء واستراتيجيا الدعم الاجتماعي وعودة النازحين. كل هذه الامور وغيرها تعمل عليها الحكومة ضمن الحد الادنى. لكن ليس هناك فراغ، فنحن لدينا حكومة تصريف اعمال ودولة قائمة ومرافق عامة تعمل، واكرر ان هذا الواقع ليس طبيعيا ويجب ان نخرج منه في اسرع وقت وباقل قدر من المشاكل والانعكاسات السلبية على الوطن والمواطن.

مستشار رئيس الحكومة الوزير الاسبق نقولا نحاس.

■ هل من تعيينات ضرورية في فترة قريبة لسد الشغور في بعض المراكز المهمة؟

□ التعيينات تحصل بما يخدم استمرار المرافق العام، واذا كان هناك من شلل قد يصيب اي مؤسسة عامة اذا حصل شغور في المراكز، الحكومة تدرس كيفية سد الشغور، علما انها اصلا لم تقم بتعيينات تذكر طيلة هذه الفترة الا بما يؤمن استمرار المرفق العام.

■ مشروع موازنة 2023 يتضمن حسب ما نسمع زيادات كبيرة ما زالت قيد البحث على رسوم الخدمات (كهرباء وهاتف وانترنت والمعاملات الرسمية وغيرها) مما يرتب اعباء اضافية على المواطنين، هل من بدائل لهذه الزيادات وما هي؟

□ انتظام العمل السياسي الديموقراطي، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، هي الاولوية لانتظام العمل في المؤسسات عبر المحاسبة واتضاح الرؤية وتطبيق استراتيجيات النهوض واستعادة العافية الاقتصادية. لكن عند وضع موازنة 2023 كان لا بد من محاولة تصحيح جزء من الخلل المدمر الذي حصل في مالية الدولة. سأعطي بعض الارقام: قبل الازمة كان الدخل القومي 50 الف مليار ليرة فتراجع الى 18 الف مليار، والدخل الضريبي نسبة للدخل القومي كان نحو 16 في المئة، فتدنى في السنوات الاخيرة الى ثلاثة بالمئة، وفي موازنة 2023، واذا تم تحصيل الايرادات بعد تعديل الشطور والضرائب، يمكن ان يصل الضغط الضريبي الى 7 في المئة ، وهو فعليا من اقل الضغوط الضريبية في العالم، التي تبلغ 45 في المئة في بعض الدول المتقدمة. علما انه بين سنة 2020 و2022 لم يتخط الضغط الضريبي في لبنان 4 في المئة. لذلك اقول ان الواقعية تفرض علينا ان نعتمد مقاربات وتحاليل واقتراحات ضمن الموارد المتوافرة، تضمن الحد الادنى من الامكانات لتغطية هذه المرحلة.

■ لكن لم تعد هناك قدرة لدى المواطن لدفع هذه الاعباء بعدما بلغت الزيادات عشرات الاضعاف؟

□ ايرادات الدولة الملحوظة في الموازنة تأخذ اوضاع الاقتصاد ومداخيل المواطنين في الاعتبار، فيما الايرادات محتسبة على اساس دخل قومي لا يتعدى 17 او 18 الف مليار. نحن نلاحظ ان وتيرة القطاع الخاص استعادت جزءا مهما من حيويتها. المشكلة الكبرى هي ازمة موظفي القطاع العام المظلومين وخصوصا المتقاعدين منهم، لكننا لا نستطيع معالجتها قبل استقامة عمل المؤسسات وانجاز الاصلاحات ووضع قواعد سياسية ثابتة، وليس كما نعيش اليوم. اضيف ان هناك قسما كبيرا من الشعب اللبناني في القطاع الخاص بدأ يتاقلم مع الوضع، بينما موظفو القطاع العام يدفعون الثمن اكثر من غيرهم.

الشواغر بحسب التوزيع الطائفي

- **23 لدى الطائفة الشيعية.**
- **19 لدى الطائفة المارونية.**
- **19 لدى الطائفة السنية.**
- **8 لدى الروم الارثوذكس.**
- **9 لدى الروم الكاثوليك.**
- **6 لدى طائفة الموحدين الدروز.**
- **2 لدى الارمن الارثوذكس.**
- **1 لدى الاقليات المسيحية.**
- **10 في المواقع غير المحسوبة على طائفة معينة.**